ويثبت به اي الرضاع وان قل وعند الشافعي لا يثبت المحرم الا بخمس رضعات
يكفي المص بكل واحدة منها امومية المرضعة فاعل ثبت للتصيير والتقدير زوج
مرضعة لبنها منه اي من ذلك الزوج له اي للرضيع يعني ثبت بالرضاع
كونه المرضعة اما للرضيع وكون زوجها ابا له اذا كان لبنها منه حتى اذا لم يكن
منه بان تزوجت ذات لبن رجلا فارضعت به صبيا فانه لا يكون ولدا له
من الرضاع بل يكون ربيبه من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج بامه والد
الزوج الثاني من غيرها وباخواته كما في النسب ويكون ولدا للزوج الاول
ما لم تلد من الثاني فاذا ولدت منه فارضعت صبيا فهو ولد الثاني با
الاتفاق لان اللبن منه وان لم يحبل من الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق
لان اللبن منه ثم ان انتفاء هذا القيد يقتضي انتفاء الابوة لكن لا يلزم
منه جواز نكاح الزوج للمرضعة بعد المفارقة بينه وبين المرضعة للحرمة
له لانه ملحق الامهات محرم البنات ولعموم جهته الرضاع كما من محرم به
اي الرضاع ما يحرم من النسب الام اخته واخيه فانه اي ام الاخت والاخ من
النسب في الام او موطئة الاب وكل منهما حرام والاكد ذلك من الرضاع وهي
شاملة لثلاث صور الاولى ام رضاعا للاخت او الاخ نسبا كما يكون
لرجل اخت من النسب وهي ام من الرضاعة حيث يجوز له ان يتزوج
ام اخته من الرضاعة والثانية الام نسبا للاخت والاخ رضاعا كما
يكون له اخت من الرضاعة وهي ام من النسب حيث يجوز له ان يتزوج
ام اخته من النسب والثالثة الام رضاعا للاخت او الاخ رضاعا كما لو
يجتمع الصبي والصبية الاجنبيان على ثدي امراة اجنبية وللصبية ام
اخرى من الرضاعة فانه يجوز لذلك ان يتزوج ام اخته من الرضاعة
واخت ابنه فانه اخت الابن من النسب اما البنت او البنية وقولي
امها ولا كذلك من الرضاع وجدة ابنه فانه جدة ابنه نسبا ام
موطئة

موطئة ام واخيه ولا كذلك من الرضاع وام عمه وعمته وام خاله وخالته فانه
ام الاب ليس موطئة بالجد الصحيح وام الاخ ليس موطئة الجد الفاسد ولا
كذلك من الرضاع وتحل اخت اخيه مطلقا اي يجوز ان يتزوج الرجل باخت
اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كما لا يخ
اذا كان له اخت من امه جاز لاخيه من ابيه ان يتزوجها ولا حل بين من
ام لانها اجتمعا من الرضاع سواء ارضعتهما في زمان واحد او في ازمنة
مختلفة متباعدة سواء ارضعتهما من ثدي واحد اما احدهما من ثدي والاخر
من اخر بخلاف المشاة ونحوها حيث لا يترتب على لبنها حكم الرضاع فانها
الحرمة انما ثبت بطريق الكرامة بواسطة شبهة الجزئية والاصل فيه
المرضعة ثم يتعدى الى غيرها والجزئية بان البهائم والادمي ولدا
فكذا رضاعا فلا يتعدى الى غيرها والحل ايضا بان رضيعة ولد مرضعتها
لانهما ايضا اخوان وولد ولدها لانه ولد اخيها او عمتها او جدتها ام
لبن البكر لانه سبب النشوز والنمو فيثبت به شبهة البعضية كما بين غيرها
من النساء والميتة لانه ايضا لبن حقيقة كذا اي يحرم ايضا لبن المراة
المحلوم بها او ولدها او لبن امراة اخرى او لبن شاة اذا غلب اي لبن المراة
لانه فيه اثبات اللحم وانشار العظم وهو المعتبر في الباب لا اي للمحرم
المحلوم بالطعام هذا على اطلاقه قوله اي حنيفة لانه لا يشترط الفحلة
فيه وعندهما اذا كان اللبن غالبا ولم تمسسه النار يتعلق به التحريم وشرط
القدوري على قول ابي حنيفة كون الطعام مسته النار لترديد قول هذا
اذا لم تقاطر اللبن عند حمل اللقمة فان تقاطر يثبت به الحرمة وقيل
لا يثبت بكل حال واليه مال شمس الائمة السرخسي وهو الصحيح وذكر الزاهدي
ولا لبن الرجل ولا لبنها اذا احتقن به اي بلبن المراة الصبي اما الاول فلانه
ليس بلبن حقيقة فان اللبن لا يتصور عند الرجل والمراة وانما الاحتقان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)